

الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحديث الإدارة الضريبية في الجزائر: رؤية نظرية

E-administration as approach to modernizing tax administration in Algeria: A theoretical perspective

بكيري جمال الدين ¹*

BEKIRI Djamel Eddine

¹ المركز الجامعي آفلو، الجزائر، d.bekiri@cu-aflou.edu.dz، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ النشر: 2025-11-10

تاريخ القبول: 2025-09-26

تاريخ الاستلام: 2025-08-10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإدارة الإلكترونية كأداة استراتيجية محورية في مسار تحديث وتطوير الإدارة الضريبية في الجزائر، من خلال توضيح أحدث التقنيات الرقمية الحديثة لتبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة، وتعزيز مستويات الشفافية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي.

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن جهود التطوير التي نفذتها الحكومة أسهمت بشكل فعال في رفع مستوى التحصيل الضريبي، كما أبرزت أن اعتماد التقنيات الحديثة في إدارة الضرائب مكن المكلفين من إنجاز معاملاتهم الضريبية بسهولة أكبر وسرعة أفضل، مع تقليل نسبة الأخطاء والتخفيف من التعقيدات الإدارية، إضافة إلى توفير الوقت والجهد على المواطنين من خلال التقليل من الحاجة إلى التنقل.

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية؛ إدارة ضريبية؛ تحديث إدارة ضريبية

تصنيف JEL: M15؛ H21

Abstract:

This study aims to highlight the role of electronic administration as a pivotal strategic tool in the process of modernizing and developing the tax administration in Algeria, through the utilization of the latest digital technologies to simplify complex administrative procedures, enhance transparency levels, and improve the efficiency of tax collection.

The study's findings revealed that the development efforts undertaken by the government have effectively contributed to enhancing the level of tax collection. They also highlighted that the adoption of modern technologies in tax administration has enabled taxpayers to complete their tax transactions more easily and efficiently, with reduced error rates and fewer administrative complexities, in addition to saving citizens time and effort by minimizing the need for physical visits.

Keywords: E-administration, Tax administration, Modernization tax administration

JEL Classification Codes : M15 ; H21

1. مقدمة:

يعيش العالم تحولا جذريا بفضل التطورات التكنولوجية السريعة، وفي هذا السياق تعتبر الرقمنة الإدارة الضريبية عنصر فعال لإقتصاد الدولة من خلال تبني سياسات واستراتيجيات جديدة لمواكبة هذه المتغيرات. في ظل هذا السياق، أصبحت عصنة الإدارة الضريبية ضرورة ملحة لتحقيق كفاءة أعلى في تحصيل الضرائب، ضمان الشفافية، وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بها.

إن المجهودات المبذولة في إطار اصلاح النظام الضريبي في الجزائر لم يكن متعلقا فقط بالجانب الفني، كسن قوانين جديدة تمس معدلات الضريبة وكيفية فرضها والآجال المتعلقة بالدفع والتحصيل، وإنما تعدى ذلك في الآونة الأخيرة ليشمل الجانب ذات أهمية كبيرة وهو إطار التنظيمي، فقامت الحكومة بدعم والإصلاح الإدارة الضريبية من خلال استحداث هياكل جديدة تسهر على تسحين الخدمات المقدمة للخاصعين بالضريبة، كما أرفقته بمجموعة من التدابير الرامية إلى تحديث الإدارة وهذا من خلال رقمنتها وتسهيل عمليات التصريح والدفع وتحسين استقبال المكلفين،

2.1 الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

■ إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الإدارة الضريبية الجزائرية؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتشخيص مختلف أركانها بكل دقة وعمق وموضوعية، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

■ ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟

■ ما هي المتطلبات الأساسية لتحقيق إدارة الإلكترونية فعالة في هذا القطاع؟

■ ماهي الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة الإلكترونية في ميدان الإدارة الضريبي الجزائري؟

3.1 فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

■ هي استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتحديث وتبسيط العمليات الإدارية من أجل تعزيز الشفافية والتواصل بين الإدارة والمواطنين.

■ لابد من توافر إطار تشريعي ملائم، وبنية تحتية رقمية متطورة، وموارد بشرية مؤهلة، إلى جانب ضمان أمن المعلومات، وتبسيط الإجراءات، وتكثيف حملات التوعية للمكلفين بالضريبة.

■ يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وتبسيط الإجراءات، وتقليل الأخطاء الإدارية، وتعزيز الشفافية، بما يساهم في الحد من التهرب الضريبي ورفع مستوى الامتثال لدى المكلفين.

4.1 أهداف الدراسة

تتجلى أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الخدمات الإلكترونية المتاحة ضمن الإدارة الضريبية، مع تقييم مدى تنوعها وكفاءتها في تلبية احتياجات المكلفين بالضريبة؛
- دراسة البنية التكنولوجية للإدارة الضريبية، والتعرف على مستوى توافر التقنيات والبنى التحتية التي تمكن من تطبيق فعال للإدارة الإلكترونية؛
- تحليل أثر الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، والحد من التهرب الضريبي؛

5.1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوع تحديث الإدارة الضريبية باعتبارها أداة محورية في تطوير النظام الضريبي وتحسين كفاءة سير العمل الإداري، فالتوجه نحو الرقمنة الضريبية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة ملحة فرضتها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتكمن أهمية هذا التوجه في قدرته على تعزيز آليات الرقابة الضريبية للحد من جميع أشكال الغش والتهرب الضريبي، فضلاً عن دوره في تبسيط وتسهيل المعاملات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية، مما يساهم في ترسيخ الثقة، وتحقيق الشفافية، ورفع مستوى الامتثال الضريبي، وصولاً إلى إدارة ضريبية أكثر فاعلية وملاءمة للمعايير الدولية.

2. البنية النظرية للإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية حتمية أجبرت الحكومات والإدارات العمومية خاصة الإدارة الضريبية على تبنيها لما لها من فعالية في التسيير والكفاءة في تحقيق أهدافها، إضافة إلى المشاكل العويصة التي أصبحت تواجه المواطنين (المكلفين بالضريبة) والموظفين العموميين (أعوان إدارة الضريبة) على حد سواء في ظل الإدارة الورقية.

1.2 ماهية الإدارة الإلكترونية وأهدافها

لقد اعتمدت المؤسسات الكبيرة على تقنيات المعلومات والاتصال بهدف رفع كفاءة أدائها وتطويره، الأمر الذي انعكس إيجابياً على تحديث مختلف جوانبها التنظيمية والإدارية، وتطوير أساليب العمل فيها، وقد أسهم ذلك في إحداث نقلة نوعية من النمط الإداري التقليدي إلى نموذج حديث وعصري يعرف بالإدارة الإلكترونية.

1.1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية وأهدافها

تعد الإدارة الإلكترونية من الموضوعات الحديثة التي حظيت بإهتمام الباحثين في مجال الإدارة، وتنوعت مفاهيمها وتعريفها وفقاً للاختلاف وجهات النظر وتباين الفترات الزمنية التي قدمت فيها، وفيما يلي نستعرض بعض من هذه التعاريف:

- تعرف على أنها الانتقال من إنتاج وتقديم الخدمة العامة في شكلها الروتيني إلى استخدام الوسائل الإلكترونية، وهذا لا يعني قيام الإدارة بجميع أعمالها عبر شبكة المعلومات، بل يقتصر الأمر على الخدمات التي تستطيع تقديمها عن طريق الإدارة الإلكترونية. (جاسم ، 2018، صفحة 16)

▪ يقصد بها إلى إمكانية المنظمة في توفير خدماتها وتبادل المعلومات مع المواطنين ومؤسسات الأعمال الأخرى بشكل إلكتروني، عبر شبكة الإنترنت أو أي شبكة اتصال إلكترونية، بما يضمن السهولة والدقة العالية،

ويختصر الوقت والتكلفة، ويتيح الوصول إلى هذه الخدمات من أي مكان. (بن أحمد، حماني، و قرميطي، 2019، صفحة 71)

■ كما عرفها البنك الدولي " هي استخدام الهيئات والمؤسسات الحكومية لتقنيات المعلومات والاتصال بهدف تحسين وتعزيز جودة وكفاءة الخدمات الحكومية المقدمة إلى المواطنين والشركات والقطاعات الأخرى داخل الحكومة، كما تهدف الإدارة الإلكترونية إلى جعل الخدمات الحكومية أكثر شفافية وسهولة في الوصول، وأقل تكلفة وأكثر فاعلية، كما تساعد في تعزيز التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وتقلل من فرص الفساد من خلال زيادة الشفافية والمساءلة". (The world bank, 2002, p. 8)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الإدارة الإلكترونية تتمثل في الانتقال من الطريقة التقليدية في تقديم الخدمات إلى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوسائل الإلكترونية، بهدف تسهيل حصول المواطنين ومنظمات الأعمال على الخدمات والمعلومات بسهولة ودقة، وتكلفة وجهد أقل، دون التقيد بزمان أو مكان محددين.

2.1.2 أهداف الإدارة الإلكترونية

كما يمكن أن نستخلص أهداف الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

- ✓ رفع كفاءة وفعالية العمل الإداري: من خلال تبسيط الإجراءات وجودة الخدمات المقدمة؛
- ✓ توفير الوقت والجهد والتكاليف: المتعلقة بالمعاملات الإدارية التقليدية الورقية؛
- ✓ تعزيز الشفافية والمساءلة: هذا ما يقلل من فرص الفساد الإداري؛
- ✓ الانتقال من بيئة العمل الورقية إلى البيئة الرقمية: لتحقيق المتابعة الدائمة للبيانات وتحسين المستمر؛
- ✓ اتخاذ القرارات الرشيدة: من خلال توفير بيانات ومعلومات اللازمة بشكل فوري ودقيقة؛
- ✓ رفع مستوى رضا المستفيدين وتعزيز التواصل: عن طريق تقديم خدمات أكثر سرعة ومرونة وسهولة.

2.2 مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي

تعتبر الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي أداة استراتيجية لتحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، وزيادة فعالية الأداء الحكومي، ومن أهم مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي نذكر ما يلي: (Cyberspace Technology and Social Issues, 2024)

1.2.2 الخدمات الحكومية للمواطنين

ويرمز إليه بالرمز (G2C) (Government to Citizen) ويقصد به تسهيل العلاقة بين المواطن والدولة، ومن أهم التطبيقات نذكر:

- ✓ استخراج الوثائق الرسمية (جواز سفر، بطاقة هوية،.... إلخ)؛
- ✓ خدمات الضرائب والتصريح الإلكتروني بالدخل؛
- ✓ خدمات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

2.2.2 الخدمات الحكومية بين الإدارات

ويرمز إليه بالرمز (G2G) (Government to Government)، بحيث تهدف هذه الخدمة إلى التفاعل والتبادل المعلومات والخدمات بين الكيانات الحكومية المختلفة وتقليل الازدواجية العمل، سواء داخل نفس الدولة (كالوزارات والهيئات الإدارية) أو بين حكومات دول مختلفة.

3.2.2 الخدمات الحكومية للموظفين

ويرمز إليه بالرمز (G2E) (Government to Employee)، الغرض من هذه الخدمة التفاعل الإلكتروني أو الرقمي بين الحكومة وموظفيها (العموميين)، وتشمل جميع الخدمات والأدوات والمعلومات التي تقدمها الحكومة لموظفيها عبر أنظمة إلكترونية أو منصات رقمية كطلب إجازات، الاطلاع على كشف الراتب، أخبار المؤسسة، البريد الإلكتروني الرسمي..... إلخ.

4.2.2 الخدمات الحكومية إلى قطاع الأعمال

ويرمز إليه بالرمز (G2B) (Government to Business)، تشير هذه الخدمة إلى جميع أنواع التفاعل الرقمي بين الوكالات الحكومية والكيانات التجارية، هذا ما يجعلها تخلق بيئة أكثر ملائمة للأنشطة الاقتصادية كتجديد رخص التجارية عبر الانترنت، تقديم العروض والمناقصات عبر المنصات..... إلخ.

3.2 المقومات الأساسية لترسيخ الإدارة الإلكترونية

يمثل مشروع الإدارة الإلكترونية تحولا استراتيجيا جوهريا في أساليب العمل الإداري، الأمر الذي يستوجب توافر مجموعة من المقومات الأساسية لضمان نجاحه واستمراره، ومن أبرز هذه المقومات نذكر ما يلي: (بن عزوق و مسقم ، 2020، الصفحات 519-520)

1.3.2 البنية التحتية التقنية

أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تحتية متطورة التي تتضمن شبكة حديثة وموثوقة للاتصالات ونقل البيانات، بالإضافة إلى منظومة متكاملة من التجهيزات والتقنيات السلكية واللاسلكية القادرة على ضمان تدفق المعلومات بشكل آمن وسريع، وتكون قادرة على تحقيق التواصل الفعال بين مختلف المؤسسات الإدارية من جهة، وبين هذه المؤسسات والمواطنين من جهة أخرى، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات.

2.3.2 إتاحة الوسائل الإلكترونية الضرورية

لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، يتعين توفر أجهزة اتصال حديثة مثل الحواسيب المكتبية والمحمولة، والهواتف الشبكية، وغيرها من الوسائط التكنولوجية التي تتيح الولوج إلى الشبكات العالمية أو المحلية، وينبغي أن تكون هذه الأجهزة متاحة بأسعار مناسبة تمكن شريحة واسعة من الأفراد من اقتنائها واستخدامها بكفاءة.

3.3.2 الإطار التشريعي القانوني

لابد من وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تضمن مشروعية المعاملات الرقمية وتحدد القواعد المنظمة لها، حيث يتضمن سن القوانين واللوائح التي تنظم استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم الخدمات، وتعزز من موثوقية التوقيع الرقمي، وتحمي البيانات الشخصية، وتضمن أمن المعلومات.

4.3.2 تنمية الكفاءات البشرية وتعزيز وعي المستفيدين

يتطلب الأمر توفير كوادر بشرية مؤهلة تمتلك خبرات تقنية ومعرفية متقدمة تمكنها من تشغيل الأنظمة الرقمية وتطويرها، مع الحرص على الاستثمار المستمر في التدريب وتنمية القدرات، وفي المقابل، تمثل توعية المستفيدين ركيزة موازية، تهدف إلى تعريفهم بالخدمات الإلكترونية، ورفع مستوى ثقتهم بها، وتشجيعهم على استخدامها بكفاءة، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الرقمية وترسيخ ثقافة التحول الإلكتروني داخل المؤسسات والمجتمع.

5.3.2 التمويل المستدام

يضمن توفير الموارد المالية الكافية تطوير البنية التحتية الرقمية وتأهيل وتدريب الكوادر والموظفين، إضافة إلى صيانة الأنظمة وتحديثها بشكل منتظم، بما يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي، بحيث يساهم هذا النهج في ضمان استمرارية تقديم الخدمات الإلكترونية بكفاءة عالية، والارتقاء بجودتها، وتلبية احتياجات المستفيدين بصورة دائمة تدعم التحول الرقمي الشامل.

3. البنية المفاهيمية للإدارة الضريبية الحديثة والتحديات الكلاسيكية في التطبيق العملي

تعد الإدارة الضريبية الحديثة جهازا حكوميا متخصصا يتولى بتطبيق التشريع الضريبي وتنفيذه وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة، كما تهتم بتسجيل المكلفين بالضريبة، مراقبة معاملاتهم، تحصيل الضرائب المستحقة، ومعالجة التصريحات والإقرارات الضريبية، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي، مع ذلك فإن الممارسة العملية التقليدية تكشف وجود مجموعة من التحديات التي تقف في وجه تحقيق الفعالية المنشودة.

1.3 تعريف الإدارة الضريبية الحديثة

■ تتمثل أساسا في إحداث تغيرات على مستوى الإدارة الضريبية في أحد الجوانب التالية: الهيكل التنظيمي، استعمال تكنولوجيات الإعلام التأثير على العامل البشري، تحسين الخدمة الضريبية المقدمة للمكلفين، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما بلوغ إدارة ضريبية ذات كفاءة والرفع من مستوى الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة (بوعكاز، مايو، و كسكس، 2024، صفحة 55)

■ يمكن تعريفها على أنها تبني الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الضريبي والإنفاص من حالات التهرب الضريبي. (قناص و يونس، 2021، صفحة 218) ومن خلال التعريفين المذكورين، يمكن أن نعرفها بأنها عملية تبني الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف إحداث تغييرات جوهرية في بنيتها التنظيمية، من خلال تحديث أساليب العمل وتحسين مستوى

الخدمات المقدمة للمكلفين عن طريق تبسيط الإجراءات وتسهيل التعاملات، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء والحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تقليل الوقت والجهد في إنجاز المهام الضريبية.

2.3 معوقات الإدارة الضريبية الكلاسيكية في التطبيق العملي

تواجه الإدارة الضريبية الكلاسيكية عدة معوقات في التطبيق العملي، من أبرزها كثرة الإجراءات الروتينية المعتمدة على المعاملات الورقية، مما يؤدي إلى بطء في الأداء وارتفاع التكاليف وصعوبة في الوصول إلى البيانات بدقة وفي الوقت المناسب، وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الأساليب التقليدية المعتمدة في الإدارة الضريبية: (Samauna, 2023, p. 190)

1.2.3 ضعف التنسيق بين المصالح الضريبية

تعاني العديد من المراكز الضريبية من غياب أو محدودية البنية التحتية الرقمية، هذا ما يعطل عملية تحديث قواعد البيانات، ويجعل من الصعب تنسيق وتبادل معلومات بين الإدارات بفعالية، مما يخلق ازدواجية في الإجراءات الأمر الذي يؤثر سلباً على فعالية الرقابة والتحصيل الضريبي.

2.2.3 التعقيد الإداري وكثرة الإجراءات

تواجه الإدارة الضريبية الكلاسيكية تعقيدات في إجراءات إدارية، فالنظام التقليدي يستخدم بشكل واسع الوثائق الورقية في معاملاته، ما يؤدي ذلك إلى بطء في سير المعاملات، كثرة الأخطاء، صعوبة التتبع، وضعف في أرشفة البيانات واسترجاعها، مما يقلل من جودة الخدمات الضريبية ويزيد من تكاليف التشغيل.

3.2.3 الاعتماد المفرط على العنصر البشري مع ضعف كفاءته

تعتمد الإدارة الكلاسيكية بشكل شبه كلي على العامل البشري في كل مراحل العمل (استلام التصريحات، تقييم الضرائب، والتحصيل)، هذا الاعتماد الكبير يزيد من احتمالية الأخطاء البشرية، كما غياب التكوين المستمر سيؤدي حتماً إلى تدني مستوى الأداء المطلوب، وسيفتح المجال أمام الفساد الإداري من تأخير في التقييم والمعالجة الوثائق.

4.2.3 عدم رضا المكلفين بالضريبة

كل هذه المشاكل ستؤدي إلى تدني رضا المكلفين بالضريبي، بحيث سيجدون أنفسهم أمام إدارة بطيئة، مقعدة، وغير مرنة، ما يدفع البعض إلى عدم التزامهم ضريبياً من خلال استعمال طرق غير قانونية لتقليل التكاليف الضريبية.

3.3 دوافع اعتماد الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي

تشكل الإدارة الإلكترونية أحد المرتكزات الجوهرية لتحديث الإدارة الضريبية، نظراً لما توفره من مزايا تنظيمية واقتصادية، ويمكن تلخيص أبرز دوافع هذا التوجه فيما يلي:

1.3.3 نمو قاعدة المكلفين بالضريبة وتحسين مستوى التواصل والتعامل معهم

إن الزيادة الكبيرة في عدد المكلفين بالضريبة تجعل من الصعب على الإدارات الضريبية التقليدية معالجة الكم الهائل من الملفات بكفاءة، الأمر الذي يستدعي تبني تقنيات المعلومات والاتصال كحل استراتيجي لتعزيز قدرتها التشغيلية، كما يسهم هذا التوجه في رفع فعالية الإدارة الضريبية وتحسين جودة تعاملها مع المكلفين، من خلال توفير خدمات إلكترونية متطورة، مثل التصريح والدفع عن بعد، هذا ما يختصر الوقت والجهد ويلغي الحاجة إلى التنقل نحو المقرات، وبذلك تبنى علاقة أكثر سلاسة وشفافية بين الإدارة والمكلفين. (بوعكاز ، يوسف; وآخرون، 2024، صفحة 56)

2.3.3 تعزيز الشفافية المساءلة

تعتبر الأنظمة الإلكترونية ركيزة أساسية في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل الإدارة الضريبية، حيث تتيح تتبع مسار كل معاملة ضريبية وتوثيقها في سجلات رقمية مؤمنة تحدث بشكل فوري ودقيق منذ لحظة تقديمها وحتى اكتمال معالجتها، كما تشكل هذه السجلات قاعدة بيانات موثوقة قابلة للمراجعة والتدقيق في أي وقت، مما يعزز ثقة المكلفين في نزاهة الإجراءات، ويحد من فرص التلاعب، ويسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري.

3.3.3 مكافحة التهرب والغش الضريبي

يمثل توظيف الإدارة الإلكترونية من أبرز الأساليب الحديثة في مكافحة التهرب والغش الضريبي، لما توفره من أدوات تقنية متقدمة تحد من فرص التلاعب وتمكن من الكشف المبكر عن المخالفات، ويتم ذلك من خلال الربط الآلي بين قواعد البيانات المتنوعة وتحليلها لرصد المؤشرات والأنماط غير الطبيعية التي قد تدل على سلوكيات ضريبية مشبوهة، مما يتيح توجيه عمليات التدقيق بدقة وكفاءة نحو الملفات الأكثر عرضة للمخاطر، وبذلك يعزز مستوى الامتثال الضريبي.

4.3.3 تقليص التكاليف التشغيلية

يساهم التحول الرقمي في ترشيد النفقات التشغيلية للإدارات الضريبية عبر تقليص الاعتماد على الوثائق الورقية والعمليات اليدوية، واستبدالها بمنظومات إلكترونية متقدمة تضمن سرعة المعالجة ودقتها، هذا ما يؤدي إلى انخفاض ملموس في تكاليف التشغيل المرتبطة بالطباعة، والأرشفة، والنقل، إلى جانب تقليص الحاجة إلى الموارد البشرية في أداء المهام الروتينية، مما يتيح إعادة توظيف هذه الموارد في أنشطة ذات مردودية أعلى وقيمة مضافة أكبر.

4. واقع الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية

شهدت الإدارة الضريبية الجزائرية في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا على مستوى الإصلاح التنظيمي، من خلال تبني الرقمنة كأداة لتحسين أساليب العمل، وقد تجسد هذا التوجه في إطلاق منصات إلكترونية تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، سواء في مجال الإرشاد أو التصريح أو دفع الضرائب.

1.4 جهود رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تبذل الجزائر جهودا جبارة في سبيل رقمنة الإدارة الضريبية، وذلك ضمن رؤيتها الشاملة لتحديث الإدارة العمومية وتعزيز الحوكمة المالية، بهدف تحسين فعالية التسيير الضريبي وتعزيز الشفافية والعدالة الضريبية، وقد ارتكزت برنامج الرقمنة في الإدارة الضريبية على عدة الجوانب، نذكر منها ما يلي:

1.1.4 جهود مشرع جزائري في التحول الرقمي

بادر المشرع الجزائري إلى سن مجموعة من القوانين الهادفة إلى تجاوز الطابع التقليدي لعمل الإدارة الضريبية، حيث شملت هذه الإصلاحات نصوصا مخصصة مباشرة لإدارة الضريبية، وأخرى ذات طابع عام تطبق على مختلف الإدارات العمومية بما فيها إدارة الضرائب، ومن بين هذه الإصلاحات نذكر:

1.1.1.4 مساهمة وزارة المالية ومديرية الضرائب في التحول الرقمي

■ بدأ المشرع الجزائري نحو رقمنة الإجراءات الضريبية من خلال المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، بحيث ألزم الأشخاص المعنويين والمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات باكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المستحقة عليهم عبر الوسائل الإلكترونية، كما تم تحديد بعض أنواع الضرائب القابلة للدفع إلكترونياً عن طريق التصريح بـ(G50)، على وجه الخصوص الضريبة على الأرباح الشركات (IBS)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والرسم على النشاط المهني (TAP)، غير أن النص القانوني لم يتضمن تفاصيل دقيقة بشأن آليات تطبيق هذه الإجراءات؛ (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 8)

■ نص قانون المالية لسنة 2017، من خلال المادة 67، على إمكانية تقديم واستلام استمارات التصريح الضريبي بصيغة إلكترونية، وذلك بتمكين المكلفين بالضريبة من تحميل النماذج المعتمدة عبر الموقع الرسمي للإدارة الضريبية (وزارة المالية، 2017)، الأمر الذي أعطى خطوة مهمة نحو إضفاء الطابع القانوني على الخدمات التفاعلية بين الإدارة والمكلفين، كما نص أيضاً من خلال نفس القانون من المادة 68 كتحفيز للتوجه نحو الدفع الإلكتروني للضرائب أنه لا تستحق غرامات التأخير عن عمليات الدفع الإلكتروني المنجزة في الآجال المحددة الخارجة عن نطاق المكلف والمؤسسة المالية شريطة أن لا يتجاوز التأخير 10 أيام، وكذا إعفاء من الأوراق التجارية التي تعالجها البنوك والمؤسسات المالية من رسم الطابع الحجمي في حالة إعدادها بالشكل الإلكتروني؛ (الجريدة الرسمية 7، 2016، صفحة 31)

■ تم تجسيد مضمون المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمتعلقة بالالتزام المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بالتصريح ودفع مختلف الضرائب والرسوم عبر الوسائل الإلكترونية، من خلال المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، التي كرست التطبيق الفعلي لهذا الإجراء ضمن الإطار التشريعي؛ (الجريدة الرسمية 7، 2017، صفحة 27)

■ نص قانون المالية لسنة 2019 من خلال المادة 10، على إدراج تدابير جديدة تفرض الضرائب على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاط توزيع السلع وتقديم الخدمات عبر المنصات الإلكترونية أو من خلال

البيع المباشر عبر شبكة الإنترنت، وذلك في إطار مواكبة التطورات الرقمية وتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية؛ (الجريدة الرسمية 7، 2018، الصفحات 6-7)

■ أقر المشرع ضمن أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 على إمكانية التصريح والدفع الضرائب إلكترونيا لفائدة المكلفين التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، وقد تم التتويه إلى ان تطبيق هذه المادة سيكون بشكل تدريجي، إلى حين تعميم التطبيق المعلوماتية على كافة المراكز المعنية، بما يضمن جاهزية البنية التحتية اللازمة لإعتماد هذه الآلية بشكل شامل؛ (الجريدة الرسمية 8، 2019، صفحة 26)

■ لم يتضمن قانون المالية لسنة 2021 على نصا صريحا يتعلق بتحديث الإدارة الضريبية، غير أن لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة أكدت من خلال تقريرها التكميلي حول مشروع القانون، على أهمية الإسراع في التنفيذ الفعلي لمشروع رقمنة الإدارات المالية، مع ضرورة التوسع التدريجي في تطبيقه، كما أوصت بمواصلة المراحل التجريبية والتكوينية لفائدة المستخدمين، لضمان انتقال فعال وسلس نحو النمط الرقمي؛ (وزارة المالية، 2020)

■ ركز قانون المالية لسنة 2023 على تعزيز مسار رقمنة الإدارة الضريبية كأحد المحاور الأساسية للإصلاح الجبائي في الجزائر، من خلال تكريس استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم التصاريح الضريبية وتسديد المستحقات عن بعد، كما تم الدفع نحو تعميم الدفع الإلكتروني وتوسيع قاعدة الخدمات الرقمية لفائدة المكلفين، كل هذا من أجل تبسيط الإجراءات وتقليص التعاملات الورقية، وتحسين فعالية التحصيل الضريبي؛

■ في إطار تعزيز سياسة الرقمنة كأولوية استراتيجية للسياسة الجبائية الوطنية، تضمن قانون المالية لسنة 2024 مخططا واسعا لتسريع رقمنة مصالح إدارة الضرائب، بهدف تحسين جودة الخدمات للتماشي مع المعايير الدولية وتطلعات المكلفين بالضريبة، ومن أبرز هذه الإجراءات: (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2023، صفحة 3)

✓ تعميم النظام المعلوماتي "جبائتك" على مديرية كبريات المؤسسات و 41 مركزا للضرائب و 27 مركزا جواريا؛

✓ توسيع خدمات التصريح والدفع الإلكتروني عبر بوابتي "جبائتك" و "مساهمتك" لفائدة المكلفين بالضريبة المنخرطين في النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب ليشمل 69 موقع، وتشمل أيضا المكلفين بالضرائب في 256 قبضة غير مجهزة بالنظام المعلوماتي الجديد.

■ فيما يتعلق بقانون المالية لسنة 2025، فقد شهد التطبيق الفعلي لإستراتيجية "الضريبة الرقمية 100%"، والتي تم اعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز مسار الرقمنة في المجال الجبائي، وأشار وزير المالية في هذا الصدد إلى أن الإدارة الضريبية قد وصلت إلى مستويات متقدمة من الرقمنة الشاملة، وذلك انسجاما مع توجيهات رئيس الجمهورية (وزير المالية: 2025 سنة لتعزيز مسار الرقمنة بإمتياز، 2024)، كما أبرزت المديرية العامة للضرائب أن هذا القانون يعزز اعتماد آلية الدفع الإلكتروني كوسيلة فعالة لضمان الامتثال الضريبي وتعزيز الشفافية، إلى جانب تقوية ضمانات حقوق المكلفين بالضريبة خلال إجراءات التحقيق الجبائي، عبر السماح لهم بإعادة الرد على إشعارات التعديل، وتبسيط إجراءات استرجاع الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، وتطوير آليات الطعن

في القرارات الضريبية، فضلا عن توسيع نطاق التبادل الآلي للمعلومات مع مصالح الجمارك، وأمالك الدولة، والمركز الوطني للسجل التجاري (CNRS). (Njoya, 2025)

2.1.1.4 القوانين الداعمة لرقمنة الإدارة الضريبية

حرص المشرع الجزائري على سَنَ سلسلة من القوانين والتدابير التنظيمية التي تعد ركيزةً أساسية لعملية التحول الرقمي للإدارة الضريبية، وذلك بهدف تحديث آليات التعامل الضريبي وتبسيط الإجراءات أمام المكلفين بالضريبة، وفيما يلي نلخص أبرز هذه القوانين:

■ يعد الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من بين النصوص القانونية المحورية في تنظيم المنظومة المصرفية في الجزائر، فقد نصت المادة 66 من هذا القانون على ضرورة توفير وسائل الدفع وإدارتها من قبل البنوك لصالح الزبائن، مما يعكس دورا محوريا لهذه الوسائل في دعم وتطوير التجارة الإلكترونية، كما تكسب هذه الوسائل لاسيما بطاقات الدفع الإلكتروني، من الآليات الجوهرية المساهمة في ترقية التجارة الإلكترونية، ويعتبر هذا النص أول إطار قانوني يقر بشرعية وسائل الدفع الإلكترونية، ما يجعله خطوة أساسية نحو إرساء قواعد التحول الرقمي في القطاع المالي وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية ضمن الاقتصاد الوطني؛ (الجريدة الرسمية 5، 2003، صفحة 11)

■ إصدار القانون رقم 09-04 الذي يحدد القواعد والإجراءات القانونية والتقنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الذي يعمل بشكل متوافق مع المبادئ العامة الواردة في قانون الإجراءات الجزائية، حيث ينص على اعتماد تقنيات متطورة لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتسجيل محتواها، وإجراء التفتيش والحجز ضمن الأنظمة المعلوماتية، كما أنشأ هذا القانون هيئة وطنية متخصصة تتولى تنسيق وتنشيط جهود الوقاية من الجرائم الإلكترونية، وتقديم الدعم التقني للسلطات القضائية وأجهزة الشرطة في إجراء التحقيقات وتبادل المعلومات مع الهيئات الدولية المماثلة، بهدف تعزيز القدرة على تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم وضبط أماكن تواجدهم. (الجريدة الرسمية 4، 2009، الصفحات 6-9)

■ يعتبر القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية محطة قانونية بارزة في مسار تنظيم البيئة الرقمية في الجزائر، إذ كرس لأول مرة حماية فعالة للمستهلك الإلكتروني، فقد أقر هذا القانون مجموعة من الإلتزامات القانونية التي تقع على عاتق المورد الإلكتروني، لاسيما في مرحلة ما قبل التعاقد، بحيث ألزمه على تقديم عرض تجاري إلكتروني واضح، مكتوب ومقروء، يتضمن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالخدمة أو المنتج محل التعاقد، كما فرض القانون تضمين العقد الإلكتروني معلومات أساسية وإلزامية حتى لا يقع تحت طائلة البطلان، هذا ما سيعزز مبدأ الشفافية ويمنح المستهلك حق فسخ العقد والمطالبة بالتعويض عند الإخلال بالشروط؛ (الجريدة الرسمية 2، 2018، الصفحات 5-6)

2.4 البرامج والمشاريع المفصلة

تحتوي الإدارة الضريبية الجزائرية على مجموعة من البرامج والمنصات الإلكترونية التي تم تطويرها في إطار استراتيجية التحول الرقمي للإدارة، بهدف تسهيل وتحديث الإجراءات الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز هذه البرامج والمنصات الإلكترونية:

1.2.4 موقع التصريح والدفع عبر الإنترنت (JIBAYA'TIC)

جبايتك هي منصة إلكترونية رسمية أطلقتها المديرية العامة للضرائب تحت إشراف وزارة المالية، بهدف تحديث الإجراءات الجبائية عبر اعتماد الحلول الرقمية، كما تهدف أيضا إلى تسهيل عمليات التصريح وسداد الضرائب عن بُعد، ضمن بيئة مؤمنة وشفافة، مما يعزز من فعالية العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

كما تعد "جبايتك" إحدى الدعائم الأساسية في مسار التحول الرقمي للإدارة الضريبية، بحيث تستهدف المنصة المكلفين بالضريبة من مديرية كبار المؤسسات، مراكز الضرائب، والمراكز الجوارية، بإمكانية التصريح بجميع أنواع الضرائب ودفعها إلكترونيا دون الحاجة للتنقل إلى المصالح الجبائية، ثم إطلاق الأولي للمنصة في 19 ديسمبر 2016 على شركات الكبرى التابعين لمديرية كبار المؤسسات، بحيث شملت آنذاك 2700 شركة كبرى (MAGHREB EMERGENT, 2016)، وشهدت منذ ذلك الحين توسعا تدريجيا ليشمل عددا متزايدا من الولايات، حيث في 3 أوت 2025 دخلت الخدمة في 7 مراكز جوارية جديدة سيدي عقبة (بسكرة)، أولاد فارس (الشلف)... وغيرها (المديرية العامة للضرائب، 2025).

تتميز المنصة بمجموعة خدمات ومزايا متكاملة تساعد كل من: (بوعكاز، يوسف؛ وآخرون، 2024،

صفحة 59)

■ إدارة الضرائب من خلال:

- ✓ أتمتة شاملة لجميع الإجراءات من استقبال المكلفين إلى تحصيل الضرائب وإدارة الملفات؛
- ✓ تبادل سريع ومؤمن للمعلومات بين المصالح الضريبية والجهات المؤسسية الأخرى؛
- ✓ رقمنة متكاملة لعمليات المحاسبة والخزينة وإدارة التحصيل الفعلي للضرائب؛
- ✓ تبليغات إلكترونية فورية للمكلفين مع تعزيز كفاءة التحقيق والتدقيق؛
- ✓ توفير تقارير فورية ودقيقة لتقييم الأداء ومستويات التحصيل حسب الضرائب والقطاعات؛
- ✓ إتاحة بيانات تحليلية واستشرافية موثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية؛
- ✓ تخفيض ملموس في تكاليف إصدار وتوزيع المطبوعات والنماذج الجبائية الورقية.

■ أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة من خلال:

- ✓ إنجاز المعاملات إلكترونيا من أي مكان دون الحاجة لزيارة مكاتب الضرائب؛
- ✓ خدمة متاحة 24/7 تضمن التواصل الدائم مع الإدارة الضريبية؛
- ✓ سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية والالتزامات الضريبية؛
- ✓ الاطلاع الفوري على استمارات التصريح المقدمة وحالتها؛

- ✓ الدفع الإلكتروني المباشر للضرائب والرسوم بطريقة آمنة وسريعة؛
- ✓ تتبع واضح ودقيق لمجموع الديون الجبائية الخاصة بالمكلف.

2.2.4 بوابة التصريح والدفع عن بعد (Moussahama'tic)

تمثل بوابة مساهمتك تجربة مبتكرة للإجراءات الضريبية عن بعد، تهدف إلى تبسيط الالتزامات الجبائية وتسهيل الإجراءات الإدارية من خلال توفير خدمة التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، بحيث تم اعتماد على هذه المنصة خصوصا على مستوى قبضات الضرائب التابعة لمديريات الولائية التي لا تتوفر على مراكز ضرائب، أو مراكز جوارية للضرائب حيز الخدمة، كقبضات التابعة لمديريات الضرائب وهران شرق ووهران غرب، وقد اعتمدت المديرية العامة للضرائب استراتيجية التعميم التدريجي لهذه البوابة لتشمل جميع قبضات الضرائب المعنية تحقيقا للتغطية الرقمية الشاملة وتيسيرا لمهام المكلفين والإدارة الضريبية على حد سواء.

توفر بوابة خدماتها للمكلفين بالضريبة بشكل مجاني، وتتميز المنصة بواجهة استخدام مرنة وبنية تقنية متقدمة تضمن سهولة الولوج على مدار الساعة، مما يمكن المستخدمين من التفاعل بسلاسة مع مختلف الخدمات، وتتم عملية تبادل المعلومات بين المكلفين والإدارة الضريبية ضمن بيئة إلكترونية مؤمنة، تراعي متطلبات حماية البيانات وسرية المعاملات، كما توفر المنصة مجموعة من الخدمات الرقمية المتكاملة، أبرزها التصريح الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم، والدفع الإلكتروني عبر وسائل موثوقة كالبطاقة البنكية الوطنية (CIB) والبطاقة الذهبية، إضافة إلى ذلك، تمكن البوابة المكلفين من تتبع وضعيتهم الجبائية بشكل فوري، مما يعزز من الشفافية ويسهل الوفاء بالالتزامات الضريبية في الوقت المناسب. (مساهمتك، 2021)

للاخراط في منصة لابد من تقديم ملف يحتوي على الوثائق المطلوبة (طلب انخراط، رقم التعريف الجبائي، كشف هوية بنكية...) عبر الرابط: <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/adhesion.html> إلى قباضة الضرائب المعنية، وبعد دراسة الملف، يحصل المكلف على معرفات الدخول إلى فضاءه الإلكتروني، مما يتيح له الاستفادة من كافة خدمات المنصة.

3.2.4 منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية (Tabioucom)

أطلقت منصة طابعكم في 9 أوت 2024، ضمن جهود الدولة لتعزيز التحول الرقمي بالقطاع العمومي، تستهدف هذه المنصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية المتعلقة بوثائق رسمية مثل جواز السفر، بطاقة التعريف، ورخصة السياقة البيومترية، عبر بطاقة الدفع (CIB / Edahabia)، وهي متاحة 24/7 بثلاث لغات: العربية، الفرنسية، الإنجليزية، وهي متاحة عبر الرابط: <https://tabioucom.mf.gov.dz>.

كما أشرف مؤخرا وزير المالية عبد الكريم بوزيد يوم 17 جويلية 2025، على الإطلاق الرسمي للخدمة الرقمية الجديدة الخاصة بدفع حقوق الطابع المتعلقة بعقود النقل، وتندرج هذه المبادرة في إطار مواصلة جهود رقمنة الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية والفعالية في المعاملات الجبائية، بحيث تتيح هذه الخدمة للمواطنين، ولا سيما حاملي جوازات السفر الراغبين في التنقل نحو الدول المجاورة عبر المعابر البرية أو السكك الحديدية، إمكانية

تسديد الرسوم المستحقة واستخراج إيصال الدفع الإلكتروني بكل يسر وأمان، من خلال الولوج إلى المنصة الرقمية دون الحاجة إلى التنقل نحو الإدارات المعنية. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

تتميز منصة طابعكم بمزايا يمكن حصرها في: (نقلة نوعية في التحول الرقمي للإدارة الجبائية، 2024، صفحة 24)

- بالنسبة للإدارة من خلال:
- ✓ رفع كفاءة تحصيل الإيرادات؛
- ✓ ضمان سلامة الإجراءات والقضاء على التزوير؛
- ✓ تعزيز الشفافية والنزاهة؛
- ✓ تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع
- بالنسبة للمكلفين من خلال:
- ✓ تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد؛
- ✓ خدمة متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع؛
- ✓ حماية البيانات الشخصية.

4.2.4 منصة اقتناء قسيمة السيارات عن بعد (Qassimatouka)

منصة قسيمتك هي خدمة إلكترونية رسمية أطلقتها المديرية العامة للضرائب في 5 مارس 2025، لتمكين المواطنين من اقتناء قسيمة السيارات عن بعد وعلى مدار الساعة ومن أي مكان بطريقة آمنة وسهلة، دون الحاجة للتنقل إلى مكاتب الإدارة.

يتم التسجيل عبر الدخول إلى الموقع الرسمي للمنصة: <https://qassimatouka.mf.gov.dz>، ثم إدخال رقم تسجيل المركبة للتحقق من المعلومات، تليها خطوة عرض التعريفية الخاصة بالقسيمة وفقا لمواصفات السيارة، بعد ذلك يتم الدفع الإلكتروني بإستخدام البطاقة الذهبية أو بطاقة الدفع (CIB)، ليحصل المستخدم فورا على نسخة إلكترونية من القسيمة وإيصال الدفع يمكن طباعته أو الاحتفاظ به رقميا.

من أبرز مزايا المنصة: سهولة الإستخدام، العمل على مدار الساعة، أمان المعاملات، وإمكانية طباعة القسيمة في أي وقت.

3.4 الآثار الإستراتيجية للتحول الإلكتروني على الإدارة الضريبية في الجزائر

لا يقتصر التحول الإلكتروني في إدارة الضرائب بالجزائر على رقمنة الإجراءات وتحديث الخدمات المقدمة للمكلفين، بل يمتد ذلك ليحدث أثارا استراتيجية جوهرية تمس مختلف مكونات المنظومة الضريبية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1.3.4 زيادة الإيرادات الضريبية وتقليص التهرب

شهدت الإدارة الضريبية الجزائرية نقلة نوعية بفضل تبني الإدارة الإلكترونية، مما أسهم في زيادة الإيرادات وتقليص معدلات التهرب الضريبي من خلال تعزيز آليات الرقابة والتدقيق الإلكتروني، وقد تحقق ذلك عبر اعتماد

منصات رقمية متكاملة، على غرار "جبايتك" و"مساهمتك"، التي ساهمت بفعالية في تحسين عمليات التحصيل الضريبي ورفع كفاءتها، بحيث تشير البيانات المتعلقة بتطور التحصيل الجبائي في الجزائر خلال الأشهر الثمانية الأولى من الفترة الممتدة بين 2020 و2023، فيما يخص الرسم على القيمة المضافة وإجمالي المداخيل الجبائية العادية (باستثناء الضريبة على الدخل الإجمالي بحكم أنها تقتطع من المصدر) إلى منحى تصاعدي ملحوظ في الأداء، وذلك ووفقا للجدول الذي أعدته الباحثة (حجار، 2024)، حيث سجلت زيادة بنسبة 42.58% في الرسم على القيمة المضافة، و44.32% في الضريبة على الدخل الإجمالي باستثناء الرواتب والأجور.

وفي السياق نفسه، بينت المديرية العامة للضرائب بأن إيرادات الجباية العادية قد حافظت على منحائها التصاعدي خلال سنة 2024، مسجلة نمو بنسبة 6.8% حتى نهاية شهر أوت، حيث بلغت 3000 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ 2817 مليار دينار في الفترة المماثلة من سنة 2023 (الإذاعة الجزائرية، 2024)، ويعد هذا المؤشر انعكاسا مباشرا لنجاعة الإصلاحات الجبائية وتطوير النظم الرقمية في الإدارة الضريبية، بما أسهم في توسيع القاعدة الجبائية، وتعزيز الامتثال الطوعي، وتحسين كفاءة التحصيل، الأمر الذي يدعم الاستدامة المالية للدولة.

2.3.4 تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية

يشكل التحول الرقمي في الإدارة الضريبية الجزائرية نقلة نوعية نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال اعتماد منصات تكنولوجية متطورة تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتقليص التعقيدات البيروقراطية التي كانت تعيق كفاءة الأداء (CARE, 2025)، فقد أتاح هذا التوجه تسريع إنجاز المعاملات وتقليل الاحتكاك المباشر بين الإدارة والمكلفين، بما يحد من الهدر الزمني والازدحام الإداري (مرسلي، 2023، صفحة 343)، ومن الأمثلة البارزة على ذلك منصة "الدفع الإلكتروني للطوابع الجبائية للنقل" و"خدمة اقتناء قسيمة السيارات عبر الإنترنت"، اللتين ساعدتا على إلغاء العديد من الإجراءات التقليدية المعقدة، وتوفير قنوات تفاعلية مرنة للمكلفين، بما يعزز الشفافية ويحسن كفاءة الأداء وجودة الخدمة المقدمة.

5. الخاتمة

في إطار جهودها الرامية إلى تحديث المنظومة الجبائية وتعزيز كفاءتها، أولت المديرية العامة للضرائب أهمية استراتيجية لبناء نظام معلوماتي متكامل، مستندة إلى أحدث تقنيات المعلومات والاتصال، ومتبنية نهجا يقوم على تبسيط الإجراءات الإدارية، يهدف إلى الارتقاء بمستوى الفعالية والشفافية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة من خلال رقمنة شاملة لمختلف العمليات الجبائية، مقرونة بأتمتة كاملة لمعالجة البيانات المتعلقة بالتحصيل والرقابة، بما يعكس إرادة مؤسساتية قوية في ترسيخ الإدارة الإلكترونية كدعامة أساسية للإصلاح الجبائي.

ومن خلال هذه الدراسة، التي تناولت الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحديث الإدارة الضريبية في الجزائر، تمكنا من الوصول إلى النتائج الأساسية التالية:

- ✓ يمثل التحول الرقمي للإدارة الضريبية خيارا استراتيجيا لا مفر منه، فرضته متطلبات البيئة التكنولوجية الحديثة، لما له من دور محوري في حماية أموال الخزينة العمومية من مختلف أشكال التهرب الضريبي؛
- ✓ تساعد الإدارة الإلكترونية المكلفين بالضريبة من إتمام معاملاتهم الضريبية عبر المنصات الرقمية بسهولة أكبر، دون الحاجة للتنقل أو الالتزام بساعات العمل الرسمية؛
- ✓ اعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني بدلا من الأساليب التقليدية يساهم في القضاء على البيروقراطية، وتبسيط المعاملات، وتعزيز الثقة وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بها؛
- ✓ ستمكن الإدارة الإلكترونية من بناء قاعدة معطيات شاملة ودقيقة لجميع المكلفين بالضريبة، مما يعزز جودة الأداء الضريبي، ويرفع من كفاءة عمليات التحصيل على المستوى الوطني؛
- ✓ تساهم الإدارة الإلكترونية في تقليل فرص الفساد الإداري والمالي، من خلال تتبع العمليات الجبائية آليا وتوثيقها بشكل فوري ودقيق؛
- ✓ توفر الرقمنة إمكانية معالجة الملفات والطلبات الضريبية في فترات زمنية أقصر، مع رفع جودة الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب.
- استنادا على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تصب في مجملها إلى دعم وتطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية، وذلك على النحو الآتي:
- ✓ تحديث القوانين والأنظمة الضريبية بما يضمن ملاءمتها لمتطلبات الإدارة الإلكترونية ويدعم استمرارية التحول الرقمي؛
- ✓ إعداد برامج تكوين مستمر للعاملين في الإدارة الضريبية لرفع كفاءتهم في استخدام الأنظمة الرقمية وتوظيف البيانات الضريبية؛
- ✓ وضع سياسات صارمة للأمن السيبراني تضمن سرية وحماية البيانات الضريبية من أي اختراقات أو إساءة استخدام؛
- ✓ تكثيف حملات التوعية والتحسيسية من خلال تنظيم برامج توعوية موجهة لدافعي الضرائب حول مزايا الإدارة الإلكترونية، وأهمية الدفع الإلكتروني، وأثره في تبسيط المعاملات وتحقيق الشفافية؛
- ✓ إدراج مفاهيم الإدارة الإلكترونية والالتزامات الجبائية في المناهج التعليمية والأنشطة الإعلامية لتعزيز الوعي منذ المراحل المبكرة

6. قائمة المراجع:

1. 77 الجريدة الرسمية. (29 12, 2016). القانون المالية لسنة 2017. الجزائر.
2. Récupéré sur (15 06 2025). CARE. الرقمنة الإدارية: تبسيط الإجراءات وتوحيد المعارف :
<https://care.dz/ar/espace-presse/arart718>
3. *Cyberspace Technology and Social Issues*. (26 01 2024). Récupéré sur Key Components of E-Governance: Building a Digital Society:

<https://thelaw.institute/cyberspace-technology-and-social-issues/key-components-e-governance-digital-society>

4. *MAGHREB EMERGENT*. (2016, 12 19). Récupéré sur JIBAYA'TIC : La télédéclaration et le télépaiement des impôts débutent pour les grandes entreprises en Algérie: <https://maghrebemergent.news/fr/jibaya-tic-la-teledeclaration-et-le-telepaiement-des-impots-debutent-pour-les-grandes-entreprises-en-algerie/>
5. Njoya, S. (2025, 03 11). *L'Algérie mise sur une fiscalité 100 % numérique pour simplifier et sécuriser les procédures*. Récupéré sur We are tech.africa: <https://www.wearetech.africa/fr/fils/actualites/gestion-publique/l-algerie-mise-sur-une-fiscalite-100-numerique-pour-simplifier-et-securiser-les-procedures>
6. Samauna, N. (2023). The need for modern technique of tax assessment and tax collection. *International journal of economics and financial management*, 185- 194.
7. The world bank. (2002). *The e-government handbook for developing countries*. Washington: center for democracy technology.
8. *الإذاعة الجزائرية* (2024, 10 20). Récupéré sur <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/538262024> : إيرادات الجباية العادية تواصل منحها التصاعدي في
9. *الجريدة الرسمية* , 8. (2019, 12 30). قانون المالية لسنة 2020. الجزائر.
10. *الجريدة الرسمية*, 2. (2018). قانون 18-05 متعلق بالتجارة الإلكترونية. الجزائر.
11. *الجريدة الرسمية*, 4. (2008, 07 27). قانون المالية التكميلي. الجزائر.
12. *الجريدة الرسمية*, 4. (2009). القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. الجزائر.
13. *الجريدة الرسمية*, 5. (2003). الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض .
14. *الجريدة الرسمية*, 7. (2017, 12 28). القانون المالية. الجزائر.
15. *الجريدة الرسمية*, 7. (2018, 12 30). قانون المالية لسنة 2019.
16. *المديرية العامة للضرائب* (2025). Récupéré sur https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/ : جباية'تيك :
17. *المديرية العامة للضرائب* . (03 08, 2025). تم الاسترداد من الإطلاق الرسمي للنظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" على مستوى سبعة (07) مراكز جوارية: <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/lancement-jibayatic-au-niveau-de-7cpi>

18. المديرية العامة للضرائب (2025, 07 17). Récupéré sur <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/nouveau-service-numerique-de-paiement-en-ligne-de-la-taxe-sur-les-titres-de-transport> الخاصة بعقود النقل عن بعد
19. بوعكاز ، يوسف؛ وآخرون. (2024). الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر -بوابتي جبايتك ومساهمته كنموذج. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 53- 64.
20. علي قناص ، و زين يونس. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات). *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية*، 215 - 235.
21. لخضر بن أحمد، صبرينة حماني، و وردة قرميطي. (2019). مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الموارد البشرية -دراسة ميدانية بخزينة ولاية الجلفة. *مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال*، 68- 87.
22. مبروكة حجار. (2024). عصنة الإدارة الجبائية مفتاح لزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2019- 2023. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، 75- 87.
23. محمد نبراس جاسم . (2018). أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
24. مرسل، م . (2023, 04 06). التجديد في عصنة الإدارة الجبائية الجزائرية التشخيص والأفاق المستقبلية. *مجلة أبحاث إقتصادية المعاصرة*. 333- 352 pp ,
25. مساهمتك (2021). Récupéré sur <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#!> المديرية العامة للضرائب :
26. منير بن عزوق ، و مريم مسقم . (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. *مجلة طلبة للدراسات العملية الأكاديمية*، 514- 529.
27. نقلة نوعية في التحول الرقمي للإدارة الجبائية. (2024, 11). *مجلة المديرية العامة للضرائب*. (01)
28. وزارة المالية. (2017). المديرية العامة للضرائب .إستمارات التصريح : <https://www.mfdgi.gov.dz/techargement-ar/formulaires-de-declaration>
29. وزارة المالية. (2020). تم الاسترداد من -478 <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/478> 2021
30. وزارة المالية. (2023, 11). المديرية العامة للضرائب .الجزائر .
31. وزير المالية: 2025 سنة لتعزيز مسار الرقمنة بإمتهياز. (2024, 11 28). تم الاسترداد من التلفزيون الجزائري: <https://www.entv.dz/>
32. يوسف بوعكاز، عبد الله مايو، و مسعود كسكس. (2024). الرقمنة الجبائية للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر - بوابتي جبايتك ومساهمته كنموذج. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 53- 64.